

المال والسلطان :

من أجل ترشيد مالية الدولة السلطانية

عبد اللطيف حسني

أولت كتابات المسلمين السياسية، اهتماماً خاصاً بقضايا المال، وتُظهر قراءة هذه الكتابات، إمكانية التمييز بين طريقتين في مقاربتها لهذه القضايا، ففي الوقت الذي ركّزت فيه كتب الأحكام السلطانية، اهتمامها على أحكام المال الشرعية، فيما يختص بالجيش أو بيت المال في الدخل والخرج، وتمييز النواحي بالصلح والعنوة، وفي شروط تقلد هذه الوظيفة وقوانينها⁽¹⁾، انصرفت مؤلفات الأدب السلطاني، إلى معالجة المسألة المالية في علاقتها بالملك، باعتبار المال ركناً أساسياً في أركان النظام السياسي. ويبدو أن هاتين الطريقتين في مقارنة مسألة المال، قد انعكستا بشكل قوي على مضامين هذه المؤلفات، فكتب الأحكام السلطانية، بدت، وقد استغرقتها تفصيلات ودقائق تفريقات الأحكام الشرعية الخاصة بالمال، في حين حضرت هذه التفريقات، إنما بشكل غير قوي في كتب الأدب السلطاني، التي يبدو أنها استهدفت إلى حد بعيد، ترشيد مالية الدولة الإسلامية، والحد من تلك الشهوات الشخصية التي كانت تتتاب الحاكم، تجاه مالية المسلمين، غير أن مهمة ترشيد مالية الدولة السلطانية التي اضطلعت بها هذه المؤلفات، لم تكن لتتجاهل واقع مالية الدولة السلطانية، والشروط والملابسات التاريخية التي تبلورت من خلالها هذه المالية، الأمر الذي منح تصوراتها المالية نوعاً من المرونة، وقدرةً على الاستجابة للحاجيات المالية للدولة الموسومة باسم السلطنة.

(1) ابن خلدون، المقدمة، ج 1، ص 433، لبنان، 1982.

I

المال، لغةً، معروف، ما ملكته في جميع الأشياء، قال سيبويه: من شاد الإمالة، قولهم، مال. أمالوها. يشبه ألفه بألف غزا، قال، والأعراف أن لا يمال، لأنه لا علة هناك توجب الإمالة، قال الجوهري: ذكر بعضهم أن المال يؤنث، وأنشد لحسان:

المال تزري بأقوام ذوي حسبٍ وقد تسوّد غير السيد المأل

والجمع أموال، وفي الحديث نهى عن إضاعة المال، قيل أراد به الحيوان.. وقيل أراد به، التبذير والإسراف وإن كان في حلال مباح. قال ابن الأثير: المال في الأصل ما يملك من الذهب والفضة. ثم أطلق على كل ما يُقتنى ويملك من الأعيان وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل، لأنها كانت أكثر أموالهم⁽¹⁾. فالمال والملكية، في هذا السياق اللغوي، يبدوان متلازمين، كما أن الملكية بجميع أشكالها، تندرج في عداد المال، ومع المال تتضاءل أهمية الأحساب والأنساب، إذ لا سيادة، إلا سيادة المال. فمن يملك المال، يمتلك السيادة. وواضح أيضاً من خلال التلازم الحاصل بين المال والملكية، أننا في مواجهة مسألة تبدو بالغة التعقيد، مسألة الملكية في الإسلام: لمن ملكية المال بصورة خاصة، والملكية بصورة عامة؟ هل هي للإنسان؟ أم هي خالصة لله؟

المتأمل في المصادر الأهلية للشرع الإسلامي، يعثر على نصوص قرآنية، تجعل من أمر الملكية، أمراً خاصاً بالإله ﴿قل لمن ما في السماوات والأرض قل لله﴾⁽²⁾، ﴿ألم تعلم أن الله له ملك السماوات والأرض﴾⁽³⁾، ﴿ألا إنّ الله ما في

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج 11، ص 635 - 636.

(2) سورة الأنعام، آية 12.

(3) سورة البقرة، آية 107.

السماوات والأرض»⁽¹⁾، «ألا إن الله من في السماوات ومن في الأرض»⁽²⁾، وإلى جانب هذه الآيات، هنالك نصوص قرآنية، وأحاديث نبوية، تضيي الملكية على شخص الإنسان «هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً»⁽³⁾، «ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً»⁽⁴⁾، كما جاء في الحديث قول الرسول: «من أحميا أرضاً ميتةً فهي له وليس لعرق ظالم حق»⁽⁵⁾.

وتُظهر قراءة هذه النصوص، أن الله، هو من الناحية المبدئية صاحب الاختصاص بالملكية، كما أن الإنسان هو بمقتضى استخلافه على الأرض من قبل الله: «وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه»⁽⁶⁾، قد مُنح حق التمتع بهذه الملكية.

ومن متابعة النص القرآني، وسنة الرسول، بخصوص مسألة الملكية، يتبين أن تمتع الإنسان المسلم بالملكية، يكون بمقتضى طريقتين، طريقة التمتع الفردي، وطريقة التمتع الجماعي، فالتمتع الفردي بالمال في الإسلام أمر مباح، شريطة أن يكون اكتسابه بكيفية شرعية⁽⁷⁾، انطلاقاً من الآية القائلة «هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً»⁽⁸⁾، إذ تنصرف دلالة هذه الآية إلى أن جميع ما في الأرض، وما هو على ظهرها، تنصرف منافعه وثمراته للإنسان، فالانتفاع به، مباح له، فيما يسدُّ به حاجته، وتقوم به حياته، وقد استدل الفقهاء من ذلك، على أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يَقم دليل

(1) سورة يونس، آية 56.

(2) سورة يونس، آية 66.

(3) سورة البقرة، آية 29.

(4) سورة النساء، آية 5.

(5) الشوكاني، نيل الأوطار، ج 5، ص 269، القاهرة، بدون تاريخ.

(6) سورة الحديد، آية 4.

(7) الشافعي، الأم ج 3، ص 364، القاهرة 1969.

(8) سورة البقرة، آية 29.

على الحظر⁽¹⁾. وتدعم هذه الطريقة في التمتع بالمال، بجملة أقوال وردت عن الرسول، آخرها ما جاء في خطبة الوداع: «لا يحل لأحد أن يأخذ شيئاً من متاع أخيه بغير رضا نفسه». وبالأستناد إلى هذه المعطيات، عرّف الفقهاء تمتع الإنسان بالملكية وفق هذه الطريقة على «أنه القدرة على التصرف ابتداءً إلاّ لمانع⁽²⁾» وبأنه «حكم شرعي قدر وجوده في عين أو في منفعة يقتضي تمكين من أضيف إليه من الأشخاص من انتفاعه بالعين أو بالمنفعة، أو الاعتياض عنها ما لم يوجد مانع من ذلك⁽³⁾». ويبدو واضحاً من التأمل في هذين التعريفين، أن الفقهاء يستدركون السلطة المخوّلة للمالك، فيحدد دونها بعدم وجود مانع من ذلك، فالملكية وفق هذا التصور الفقهي يتم التمتع بها لإشباع حاجات الناس المشروعة. والحصول على ما ينفع الناس في معاشهم، دون أن يترتب على ذلك إضرار بالغير. وتحقيقاً لهذا الغرض، بلور فقهاء الإسلام، ضوابط الملكية الفردية، فليست كل الأموال ذات قابلية للتملك الفردي. فما هو مخصص للمنفعة العامة كالمساجد والحصون والأنهار، لا يجوز تملكه لا للأفراد ولا للجماعات، كما أن هنالك ما لا يقبل التملك إلا عند وجود مسوّغ شرعي. وفيما عدا هذين القسمين يُباح التملك والتمليك⁽⁴⁾. وفضلاً عن ضوابط الملكية الفردية هذه، أحاط الفقهاء هذا النمط من التملك بجملة من القيود، من ذلك قيد الزكاة. وتقييد الوصية في الإرث بالثلث، وتحريم الربا. وهي قيود تجد أصولها في التشريع الإلهي، وفي سنة الرسول، بالإضافة إلى القيود التي كان فقهاء الإسلام قد استقوها من الأعراف وتقاليد البلدان التي فتحوها، من نمط الوقف والشفعة والارتفاق والمصادرة⁽⁵⁾.

والى جانب طريقة التمتع الفردي بالملكية، أقرّ الشرع الإسلامي، طريقة

(1) ابن القيم، أعلام الموقعين، ج 2، القاهرة، 1955 ص 438.

(2) ابن الهمام، فتح القدير، أول كتاب البيع، طبع بولاق، 1316هـ.

(3) القرافي، القاهرة، 1346هـ، الفروق، ج2، القاهرة 1346هـ، ص 208.

(4) الرملي، نهاية المحتاج، طبع بولاق، 1292هـ، ج 6، ص 87.

(5) مجيد خدوري، لبنان، 1979، بحوث في الثقافة الإسلامية، ص 57 إلى 61.

التمتع الجماعي بالملكية. وقد تمظهرت هذه الطريقة في الفياء والغنائم التي اعتبرت قبل قسمتها على ذمة الجماعة⁽¹⁾ والأراضي الزراعية في البلاد المفتوحة غنوة⁽²⁾؛ وفي المعادن⁽³⁾، والماء والكلأ والنار⁽⁴⁾.

II

بيد أن هذه المسارات التي كان قد اختطها الشرع الإسلامي، لم تكن دوماً متطابقة مع واقع الحال في المجتمع الإسلامي، فمباشرة بعد وفاة الرسول، سيصبح المال، وملكية المال، موضع تجاذب القوى. فالملكية الفردية المقيدة بقيد الزكاة، سيتم النظر إليها في عهد أبو بكر الصديق، باعتبارها «إتاوة» تُدفع للرسول، الذي بمجرد وفاته، أصبح في إمكان البعض التخلص منها، في نفس الوقت الذي نظرت فيه السلطة إلى الزكاة، وإلى المحاولات الجارية للتخلص منها باعتبارها إجراءً تهنديماً لركن من أركان الإسلام يستلزم عقوبة القتل، إذ خطب أبو بكر الصديق في هذا الشأن قائلاً: «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال. والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله (ص) لقاتلُهم على منعه»⁽⁵⁾.

وقد نتج عن وجهات النظر المتعارضة هذه، النتيجة المعروفة باسم حروب الردة من أجل إخضاع المتملّصين من أداء الزكاة، للشرع الإسلامي، الذي سيتعرض مرةً أخرى للتصدع، بخصوص نظرتة للأموال العائدة للملكية الجماعية، إذ سيختلف الفقهاء في مسألة تخميس الفياء، إذ كان الرسول، يقسم الخمس على خمسة أسهم متساوية، سهمٌ منها كان له، ينفق منه على نفسه وأزواجه، ويصرفه في مصالحه ومصالح المسلمين، فذهب من يقول بميراث الأنبياء إلى

(1) ابن هشام، السيرة ج 3 - 4، ص 496.

(2) صحيح البخاري، ج 3، ص 155.

(3) الشافعي، الأم، ج 3، ص 265 وما بعدها.

(4) المنذري، مختصر سنن أبو داود، حديث رقم 50.

(5) صحيح البخاري، ج 2، ص 105.

أنه موروث عنه، مصروف إلى ورثته، وقال آخرون، يكون ملكاً للإمام بعده لقيامه بأمور الأمة مقامه، بينما رأى أبو حنيفة، سقوطه بموته، في الوقت الذي ذهب فيه الشافعي إلى أنه يكون مصروفاً في مصالح المسلمين⁽¹⁾.

ويبدو أن هذه المؤشرات التي بدأت تتبلور في المجتمع الإسلامي، بخصوص مال الله، الذي عنى في أحد وجوهه: مال الجماعة المسلمة، ستأخذ كامل أبعادها في الفترة التي تلت عهد الخليفة الراشدي الثاني، عمر بن الخطاب، إذ ستعرف الأفكار والممارسات المتعلقة به، تغييراً جوهرياً. تُظهر لنا ذلك ملفات ومحاورات عثمان بن عفان التي أرخت لواقع هذه التحولات، فقد روي عن أبي مخنف، أن عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية، قدم على عثمان في مكة ومعه ناس فأمر لعبد الله بثلاثمائة ألف، ولكل واحد من القوم بمائة ألف، وصك بذلك على عبد الله بن الأرقم، وكان خازن بيت المال، فاستكثره، ورد الصك به. ويقال إنه سأل عثمان أن يكتب عليه بذلك كتاباً فأبى وامتنع ابن الأرقم أن يدفع المال إلى القوم فقال له عثمان: إنما أنت خازن لنا! فما حملك على ما فعلت؟ فقال ابن الأرقم: كنت أراني خازن المسلمين، وإنما خازنك غلامك! والله لا ألي لك بيت المال أبداً! وجاء بالمفاتيح فعلقها على المنبر!⁽²⁾

وقد تعزز هذا التحول في مفهوم مال الله، بخرق عثمان بن عفان للمبدأ الذي استنه عمر بن الخطاب، بخصوص الأراضي المستولى عليها من قبل المسلمين عن طريق الفتح، إذ قضى عمر بشأنها، أن تكون ملكاً للدولة لا أن توزع بين المحاربين الذين اشتركوا في القتال باعتبارها من غنائم الحرب، مستنداً في ذلك، إلى أن الأرض، هي من حيث المبدأ ملكٌ لله، وبالتالي يجب الإبقاء عليها ملكاً للمسلمين مجتمعين⁽³⁾. وقد تأرخ هذا التراجع بإقطاع أرض الصوافي وأرض سواد العراق

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 762.

(2) شرح نهج البلاغة، ج 3، ص 35 - 36.

(3) مجيد خدوري، بحوث في الثقافة الإسلامية، ص 55.

التي كانت ملكاً لبیت مال المسلمين⁽¹⁾. وإذا كانت هذه التحولات، قد بدأت تتغلغل في جسد المجتمع الإسلامي، فإن ذلك لم يمر دون احتجاجات عملت على الحد من تحويل الإسلام إلى أيديولوجية للمجتمع الطبقي الصاعد، والتي من دون شك، كانت تدرك وتعي، منتهى التحولات الجارية. ويروي لنا المؤرخون، في هذا الصدد، بعض النقاشات الصاخبة التي جرت بين الصحابي أبي ذر الغفاري، ومعاوية، أمير الخليفة عثمان على الشام، فقد سمع أبو ذر معاوية، يردد أن المال، مال الله فقال له أبو ذر: لا تقل ذلك، وما الذي يدعوك إلى أن تسمي مال المسلمين مال الله؟ فقال معاوية: يرحمك الله يا أبا ذر ألسنا عباد الله والمال ماله؟ قال أبو ذر: لا تقل ذلك! وأصر على أن المال مال المسلمين، مخافة أن يتخذ قول معاوية، ذريعة لاحتجاز هذا المال عن أصحاب الحقوق في أموال الغنائم من المقاتلة والجند، وإلى استبداد ولي الأمر بالتصرف والتدبير فيه⁽²⁾.

وهكذا يمكن القول أن التطورات سألقة الذكر، تظهر ثلاثة لحظات في تطور النظرة الإسلامية تجاه المال، لحظة أولى، اعتبر فيها مال الله، مال المسلمين مجتمعين، ولحظة ثانية، استأثرت فيها الدولة بمال الله، ثم اللحظة الثالثة والأخيرة، استبدت فيها ولي الأمر بمال الله، وهي اللحظة التي ورثتها الدولة السلطانية في أعقاب انحلال وتفكك الإمبراطورية الإسلامية.

III

كتب الغزالي، مصوراً أوضاع مالية الدولة السلطانية قائلاً: «... إن أموال السلاطين في عصرنا حرام كلها أو أكثرها، وكيف لا، والحلال هو الصدقات والفىء والغنيمة لا وجود لها وليس يدخل منها شيء في يد السلطان؟ ولم يبق إلا الجزية، وإنها تؤخذ بأنواع من الظلم لا يحل أخذها به؛ فإنهم يجاوزون

(1) محمد ضياء الدين الرئيس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، القاهرة، 1961، ص 148.

(2) أبو عبيد، الأموال، القاهرة 1969، ص 223.

حدود الشرع في المأخوذ والمأخوذ منه. والوفاء له بالشرط، ثم إذا نسبت ذلك إلى ما ينصب إليهم من الخراج المضروب على المسلمين، ومن المصادرات والرشاوي وصنوف الظلم لم يبلغ عشر معشار عشيرة⁽¹⁾. فالصورة التي يضعنا في إطارها الإمام الغزالي، صورة وإن كانت تضع مالية الدولة السلطانية خارج الإطار الشرعي، فإنها من جهة أخرى، تكشف لنا عن الانحصار الذي كانت تعاني منه الدولة السلطانية، بخصوص الموارد المالية، فالموارد المسموح بها من الناحية الشرعية، لم تعد ممكنة في الواقع المرئي، فقد أخرجت الزكاة من نطاق عمل الدولة الدنيوية المشكوك في شرعيتها⁽²⁾. كما أن الأموال المترتبة عن الفبيء والغنائم، تراجعت هي الأخرى بتراجع المد الإسلامي في العالم. ولم يتبق من الموارد الشرعية الممكنة سوى مورد الجزية، فكيف تعامل الأديب السلطاني، لسان حال الدولة السلطانية مع هذه التصورات؟

ينطلق الأديب السلطاني في مقاربتة لمسألة المال، من الإقرار بأهمية المال في الملك: الملك بالرجال، والجند بالأموال، والأموال بالعمران، والعمران بالعدل⁽³⁾.

وإذ يُقر الأديب السلطاني بذلك، فإنه يستجيب لإحدى الحاجيات الأساسية للدولة السلطانية، فهذه الدولة التي كانت في حالة نزاع دائم مع مركز الخلافة، ثم مع الدويلات السلطانية المجاورة لها، ثم مع الثورات والتمردات الهادفة للنيل من شرعيتها، ثم أخيراً مع الدول غير المسلمة التي قد تكون محاربة لها، كانت مسألة الرجال أو بالأحرى الأجناد، وتمويل هذه الأجناد، مسألة حيوية بالنسبة لها، والأديب السلطاني هو من دون شك في طرحه هذا، يدرك تمام الإدراك، أن الأموال لا يمكن أن تأتي من عدم، لذلك ينصح السلطان بالعمران الذي يتوقف هو الآخر عند العدل. وإنما مثل الملك في مملكته مثل رجل له

(1) الغزالي، إحياء علوم الدين، لبنان بدون تاريخ، ج 2، ص 126.

(2) فضل شلق، فريضة الزكاة، قراءة في التاريخ والوعي، ضمن إشكاليات التوحيد والانقسام، 1987، ص 209 وما بعدها.

(3) ابن رضوان، الشهب اللامع، الدار البيضاء، 1984، ص 381.

بستان فيها عين معينة. فإن هو قام على البستان فأحسن تدبيرها، فهندس أرضها وغرس أشجارها، وحظر على جوانبها، ثم أرسل عليها الماء اخضرّ عودها، فقويت أشجارها، وأينعت أثمارها، وزكت بركاتها، فكانوا جميعاً في أمان من الضيعة، لا يخافون فقراً ولا شتاتاً، وإن هو رغب في غلتها، وجباها ولم ينفق فيها ما يكفيها، ضعفت عمارتها ورقت أشجارها، وقلت ثمارها، وذهبت غلتها ومحق الدهر ما جبي من غلتها، فنفر القوم وهلكوا وتشتوا⁽¹⁾.

وسواء لدى «الطرطوشي» أو «لسان الدين ابن الخطيب»، تبدو التجربة التاريخية للمسلمين في الأندلس، حاضرة بكل ثقلها، ينبه «الطرطوشي» بشكل صريح إلى واقع هذه التجربة بقوله: «سمعت شيوخ بلاد الأندلس من الأجناد وغيرهم يقولون: ما زال أهل الإسلام ظاهرين على عدوهم، وأمر العدو في ضعف وانتقاص لما كانت الأرض مقطعة في أيدي الأجناد، فكانوا يستعملونها، ويرفقون بالفلاحين، ويربونهم كما يربي التاجر تجارته، فكانت الأرض عامرة، والأموال وافرة، والأجناد متوافرين والكراع والسلاح فوق ما يحتاج إلى أن كان الأمر في آخر أيام ابن أبي عامر فرد عطايا الجند مشاهرة، فقبضت الأموال على الطمع، وقدم على الأرض جباءً يجبونها فأكلوا الرعايا، واجتبوا أموالهم واستضعفهم. فتهاربت الرعايا، فضعفوا عن العمارة، فقلت الجبايات المرتفعة إلى السلطان، وضعفت الأجناد، وقوي العدو على بلاد المسلمين، حتى أخذ الكثير منها، ولم يزل أمر المسلمين في نقص، وأمر العدو في ظهور، إلى أن دخلتها المثلثون، فرّدوا الإقطاعات كما كانت في الزمان القديم»⁽²⁾.

و«الطرطوشي» بحديثه هذا، يظهر مرونة كبرى، في التعامل مع الواقع الذي آلت إليه الموارد المالية للدولة السلطانية، إذ يفصح من تقبله لنظام الإقطاع كطريقة لجباية خراج الأرض، فهي الطريقة التي تعود بأصولها إلى عهد الفتوح الإسلامية

(1) الطرطوشي، سراج الملوك، تحقيق جعفر البياتي، لندن، 1995، ص 373.

(2) الطرطوشي، سراج الملوك، ص 370.

الأولى، إذ كانت أراضي الأكاسرة وأفراد البيت المالک، والمرازية - وهم كبار أصحاب الأراضي - ملكاً للدولة، تقطعها من تشاء⁽¹⁾، ويحدد الخراج الذي يؤدى عن الأرض المقطعة، باتفاق بين صاحب الإقطاع والسلطة. ويبلغ العُشر على ما قرره الفقهاء، وتعود هذه الأرض إلى السلطة في حالة مصادرة أصحابها، أو عند تطرق الخراب إليها، غير أن تقبل «الطرطوشي» لهذا النظام لم يعفه من التأكيد على ضرورة الرفق، في تعامل أصحاب الإقطاعات مع فلاحيتها. وفي ذلك إشارة ضمنية للجوانب السلبية التي لحقت بهذه الطريقة من جباة خراج الأرض، إذ كثيراً ما يكون الخراج عبئاً ثقیلاً على صغار الملاك، حتى أن بعضهم كان يلحق أرضه بالأقوياء، فراراً من كثرة الخراج المفروض عليهم⁽²⁾، كما أن الملتزم، كان يعمل على الإبراء، وجمع المال، ولا يتردد في إرهاب الأهلين وإثقالهم بالضرائب المختلفة⁽³⁾.

أما «لسان الدين بن الخطيب» فتمثل التجربة الأندلسية أمامه من خلال تأكيده على حيوية المال للدولة السلطانية: «وفي المال قوة سماوية، تصرف الناس لصاحبه، وتربط آمال أهل السلاح به»⁽⁴⁾. فأمال أهل السلاح الذين ليسوا سوى جنود الدولة السلطانية، آمالٌ مرتبطة أشد الارتباط بالمال.

وفي نفس السياق، يعمل «نجم الدين الطرسوسي» (758 هـ) على التنظير لمالية الدولة السلطانية على عهد الأتراك، فهو يخرج الزكاة من الإطار الشعائري، ليدخلها في اختصاص السلطة الزمنية، كما تسمح للسلطة الزمنية، بجبايات غير شرعية إذا اقتضت مصلحتها ذلك: «إن السلطان إذا احتاج إلى تقوية الجيش يأخذ من أرباب الأموال ما يكفيه من غير رضاهم»⁽⁵⁾. ولا يقتصر «الطرسوسي» على

(1) الماوردي، الأحكام السلطانية، لبنان، بدون تاريخ، ص 18.

(2) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، القاهرة، 1344هـ، ص 41.

(3) أبو يوسف، كتاب الخراج، بولاق، 1302هـ، ص 18 - 61 - 70 - 71.

(4) لسان الدين ابن الخطيب، مقامة السياسة، بدون تاريخ، ص 134 - 135.

(5) نجم الدين الطرسوسي، تحفة الترك فيما يجب أن يعمل في الملك، تحقيق رضوان السيد، لبنان، 1992، ص 69.

ذلك. إذ يشير انتباه السلطان التركي إلى آراء الحنفية بخصوص المالية الإسلامية، منبهاً إلى توافقها وواقع السلطنة التركية: «إن السلطان إذا فتح بلدةً من بلاد الكفار، فأراد أن يُمَنَّ عليهم، ويقرهم على أملاكهم، ويضع الجزية على رؤوسهم، ولا يُقسّمها بين الأجناد - قال أبو حنيفة: له أن يفعل سواء رضي الجند أو لم يرضوا»⁽¹⁾.

ويتعزز هذا الاتجاه الواقعي لدى «الطرسوسي» في نظريته لمالية الدولة السلطانية أخيراً، بقبوله مبدأ المصادرة، كردّ مشروع تجاه حيازة الأموال بطرق غير مشرعية: «أما وجه أخذها فهو أن يكون قد أخذ المال من الناس بجاه الولاية، كولاية النواب والولاة والقضاة وأرباب المناصب. إذ لولا المناصب لما حصلت، ويدخل في هذا، هدية الناس للولاة والقضاة والنواب، كما قال النبي (ص): هلا جلس أحدكم في بيت أبيه وأمه. فيجوز للسلطان أن يأخذ ذلك المال، ويضعه في بيت المال، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأبي هريرة، لما استعمله على البحرين، والقصة معروفة. والأشبه أن يكون موضع هذا المال بيت مال اللقطة»⁽²⁾. ويبدو أن وعي «الطرسوسي» بأهمية هذا الإجراء، وخطورته على حرية الأفراد في مجال التملك جعله يحيط هذا التدبير بمقياس شرعية أو لا شرعية الأموال المملوكة للأشخاص المستهدفين بهذا الإجراء.

وتتخذ واقعية الأديب السلطاني، في تعامله مع مالية الدولة السلطانية بعدها الأقصى مع «ابن تيمية» الذي ينتهي إلى الإقرار بما يلي: «... نعم، إذا كانت الأموال قد أخذت بغير حق، وقد تعذر ردها إلى أصحابها، فكثير من الأموال السلطانية، فالإعانة على صرف هذه الأموال في مصالح المسلمين كسداد الشغور، ونفقة المقاتلة ونحو ذلك من الإعانة على البر والتقوى»⁽³⁾، مستنداً

(1) نفس المصدر، ص 66.

(2) نفس المصدر، ص 111.

(3) ابن تيمية، السياسة الشرعية، الدار البيضاء، 1991، ص 62 - 63.

في رأيه هذا إلى «أن الواجب تحصيل المصالح وتكميلها وتبطيل المفاسد وتقليلها، فإذا تعارضت، كان تحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدهما، ودفع أعظم المفسدتين مع احتمال أدهما هو المشروع»⁽¹⁾.

وإذا كانت هذه الواقعية هي نتيجة حتمية للانحصار الذي كانت تعاني منه الدولة السلطانية على جميع المستويات، وبالأساس المستوى المالي، فإن ذلك لم يحل بطبيعة الحال دون الأديب السلطاني، ومحاولة ترشيد وبالتالي عقلنة مالية الدولة، التي كانت قد بالغت في إبداع تقنيات جديدة لابتزاز المال من الرعية فعضد الدولة مثلاً من بني بويه، تحدثنا المصادر التاريخية عن سلوكياته المالية المشينة، فقد زاد في مساحة الأرض واحداً في عشرة بالقلم، وأضافه إلى الأصول، وجعله رسماً جاريماً طُبّق على جميع السواد. وأخذت جنایات لم تكن، ورسوم معاملات لم تعهد، وأدخل يده في جميع الأرجاء، وجبى ارتفاعها، وجعل لأهلها شيئاً منه، وكثرت المظالم من ذلك في آخر أيامه، ليأتي بعده صمصام الدولة، الذي أطلق الارتفاع للملاك، وجعل للمراعي وفرائض الصدقات ديواناً، وأقرّ له عمالاً، وكتاباً وجهابذة، فأرتع من أعمال السواد ما زاد على ألف، ألف درهم في السنة. وأدخل يده في وقوف السواد، ورتب لها ناظرين متصرفين، وقرر لأربابها إجازة تطلق لهم عنها، فتحصل منها جملة كثيرة فصارت في المقبوض، وخرجت الإقطاعات من بعد ذلك، وقرر على أسواق الدواب والحمير و الجمال عما يباع فيها من جميع ذلك، وفعل في ضرائب الأمتعة الصادرة والواردة، ما زاد فيه على الرسوم القديمة، وحظر عمل الثلج والقز، وجعلهما متجراً للخواص، وكانا من قبل مطلقين لمن يريد عملهما والمتجر فيهما⁽²⁾.

أما مصر، فقد تطور نظامها المالي بشكل قاس، فعلى عهد المتوكل تمكن متقلد الخراج، أحمد بن المدبر من الزيادة في الضرائب، وحجر على النظرون بعد

(1) المصدر نفسه، ص 63.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج 3، القاهرة، 1914 - 1915، ص 71.

أن كان مباحاً، وفرض على الكلاً المباح ضريبةً أسماها مال المصايد: «كما قرر على ما يصاد في البحر والنيل والبحيرات، والبرك، ضريبة أسماها: مال المصايد»⁽¹⁾.

وبنتيجة هذه الوضعية لم يكن في مستطاع الأديب السلطاني، أن يستمر في واقعيته إلى مدى لا محدود، بل اعتبر من مهامه الأساسية، العمل على ترشيد مالية الدولة السلطانية. فالأموال لدى «ابن تيمية» تدرج في عداد الأمانات، وهي تشكل مجالاً لالتزامات متبادلة بين كل من الولاة والرعية. «فعلى كل منهما أن يؤدي إلى الآخر، ما يجب أدائه إليه. فعلى ذي السلطان ونوابه في العطاء أن يؤتوا كل ذي حق حقه، وعلى جباة الأموال كأهل الديون، أن يؤدوا إلى ذي السلطان ما يجب إيتاؤه إليه، وكذلك على الرعية، الذين يجب عليهم الحقوق، وليس للرعية أن يطلبوا من ولاة الأموال ما لا يستحقونه... ولا لهم أن يمنعوا السلطان ما يجب دفعه وإن كان ظالماً... وليس لولاة الأموال أن يقتسموها بحسب أهوائهم؛ فإنما هم أمناء ونواب، ووكلاء»⁽²⁾.

وفي عمله الترشيدي هذا، يستعين «ابن تيمية» بالتجربة التاريخية الإسلامية. إذ يورد في هذا الشأن الكثير من الأحاديث عن الرسول، والكثير من الممارسات عن طريق عمر بن الخطاب، يخص «ابن تيمية» الفصل الأول من الباب الثاني لكتابه «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية» للحديث عما «يدخل في باب الأموال» والفصل الثاني لـ «أصناف الأموال السلطانية» والفصل الثالث لـ «الظلم الواقع من الولاة والرعية»، أما الرابع والأخير، فيخصه للحدث عن «وجوه صرف الأموال» ويبدو أن هذا الترتيب لهذه الفصول، إنما ينزع نزوعاً نحو العمل الترشيدي المشار إليه. ويتابعه في نفس النهج الطرطوشي الذي يتوجه مباشرة بالخطاب إلى الملك قائلاً: «أيها الملك من طال عدوانه زال سلطانه. إعلم أن المال قوة السلطان، وعماد المملكة، ومادة الملك.

(1) المقريزي، القاهرة، 1270هـ، خطط، ج 1، ص 99.

(2) ابن تيمية، مصدر سابق، ص 37 - 38 - 39.

والمال أقوى العدة على العدو، وهو ذخيرة الملك، وعماد المملكة، وحياة الأرض، ومن حقه أن يؤخذ من حقه ويوضع في حقه، ويمنع من سرف، ولا يؤخذ من الرعية إلا ما فضل من معاشها ومصالحتها، ثم ينفق ذلك في الوجوه التي يعود عليها نفعها. فإياها الملك إحرص كل الحرص على عمارة الأرضين، أيها الملك مُرْ جُباة الأموال بالرفق، ومجانبة الخرق، فإن العلة تنال من الدم بغير أذى ولا سماع صوت ما لا تناله البعوضة بلسعها وهول صوتها⁽¹⁾. وهذا الخطاب ذو النزعة الترشيدية يتبعه الطرطوشي بتحذيرات قوية: «ومثل السلطان إذا حمل على أهل الخراج حتى ضعفوا عن عمارة الأرض.. مثل من يقطع لحمه ويأكله من الجوع، فهو وإن قوي من ناحية، فقد ضعف من ناحية. وما أدخل على نفسه من الوجع والضعف أعظم مما دفع عن نفسه من ألم الجوع، ومثل من كلف الرعية من الخراج فوق طاقتها كالذي يطين سطحه بتراب أساس بيته، ومثل من حَزَّ العمود يوشك أن يضعف فتقع الخيمة وإذا ضعف المزارعون عجزوا عن عمارة الأرض، فيتركوها فتحرب الأرض، وتهرب الزرَّاع، فتضعف العمارة فيضعف الخراج، وينتج ذلك ضعف الأجناد، وإذا ضعف الجند طمع الأعداء في السلطان. أيها الملك فكن بما يبقى في يد رعيتك أفرح منك بما تأخذه منها. ولا يقل مع الصلاح شيء ولا يبقى مع الفساد شيء. فلا مال لأخرق، ولا عيلة لمصلح»⁽²⁾.

ولكي يضطلع «الطرطوشي» بهذا العمل، نجده في الأبواب المخصصة من كتابه ليتناول المسألة المالية في الدولة السلطانية، تستحضر التجربة الإسلامية، في شكل أحاديث مرواة عن الرسول، أو في شكل تصرفات لخلفاء الاسلام، في نفس الوقت الذي يستحضر فيه تجارب الأمم الأخرى، من فارسية ويونانية ورومانية، للحد من نزوات الحكام تجاه مال المسلمين، ويتابعه في نفس التوجّه «لسان الدين ابن الخطيب» الذي كتب ناصحاً السلطان، باجتنب غرائزه في التعامل مع مالية المسلمين يقول:

(1) الطرطوشي، سراج الملوك، تحقيق جعفر البياتي، لندن 1990، ص 369.

(2) الطرطوشي، المصدر نفسه، ص 369 - 370.

«ولا يزهدك في المال كثرته، فتقل في نفسك أثرته، وقس الشاهد بالغائب. واذكر وقوع ما لا يحتسب في النوائب. فالمال المصون، أمنع من الحصون. ومن قل ماله قصرت آماله، وتهاون بيمينه وشماله، والملك إذا فقد خزينة أخنى على أهل الجدة التي تزينه، وعاد على رعيته بالإجحاف، وعلى جبايته بالإلحاف، وساء معتاد عيشه وصغر في عيون جيشه ومنوا عليه بنصره وأنفوا من الاقتصار على قصره.. والمال نعمة الله تعالى، فلا تجعله ذريعة إلى خلافه فتجمع بالشهوات بين إتلافك وإتلافه. واستأنس بحسن جوارها. واصرف في حقوق الله تعالى بعض أطوارها؛ فإن فضل المال عن الأجل، فأَجَلٌ، ولم يضر ما تلف منه بين يدي الله عز وجل، وما ينفق في سبيل الشريعة، وسد الذريعة مأمون خلفه، وما سواه فمتعين تلفه»⁽¹⁾.

وإلى هنا يمكن القول إجمالاً، إن الأديب السلطاني لسان حال الدولة السلطانية، وبنتيجة وعيه للتطورات المالية والاقتصادية، التي شهدتها المجتمعات الإسلامية، لم يكن فقط مجرد آلة لتسجيل الواقع المالي الذي آلت إليه مالية السلطنة، بل تجاوز ذلك إلى محاولة ترشيد مالية السلطنة والوقوف في وجه النزعات والنزوات الشخصية التي كانت تنتاب السلاطين تجاه هذه المالية. والأديب السلطاني في اضطراره بهذه المهمة وجد نفسه مضطراً لوصل تجربة الدولة السلطانية بأفاق ثقافات وحضارات الأمم الأجنبية عن دار الإسلام.

(1) لسان الدين ابن الخطيب، مقامة السياسة، ص 134 - 135.

